



المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2021

"إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد-19"

29-31 مارس 2021

الرسائل الرئيسية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

لعام 2021

6-15 يوليو 2021

معالي فيصل بن فاضل الإبراهيم

وزير الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أصحاب المعالي والسعادة، السيدات والسادة...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

يسعدني أن أتحدث إليكم اليوم بلقمة المنطقة العربية، عن أبرز ما تم التوصل إليه خلال اجتماعات المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2021م، برئاسة المملكة العربية السعودية، وبتنظيم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي ليا (الإقكوا) بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومنظمات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية بشكل افتراضي في هاية شهر مارس تحت عنوان "إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد"، وهو الأول منذ إطلاقه عقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

وفرت جلسات المنتدى المتعددة خلال أيامه الثالث، فرصة لتقييم الواقع الحالي في المنطقة. كما تبين لنا اليوم تفاوت درجات التعافي في المنطقة، حددتها القدرة على الإقكوا تجابة للتحديات والأزمات وتوظيف الأدوات والقدرة على التنبؤ. حيث يتعين علينا للخروج من هذه الأزمة بأقل الخسائر الإقكوا، والبيئية، والاقتصادية، إعادة تقييم نهجنا وأولوياتنا المختلفة، ووضع خطط وبرامج لصياغة رؤى وتراتيجيات طويلة المدى تتناوب مع احتياجات الدول المختلفة. كما يستوجب علينا تسخير الجهود والموارد وثمارها بما يحقق رفاهية وقرار وأمن الدول في المنطقة.

وقد شددت جلسات المنتدى العربي للتنمية المستدامة لهذا العام على التعافي المستدام والشامل والمرن من الجائحة لتصحيح المسار في بيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة الذي يتطلب عملاً جاداً، وفيما يلي أبرز المخرجات الرئيسية للمنتدى:

- ضرورة إدخال تغييرات هيكلية على أنظمة الحماية الاجتماعية وتويع طاقتها لتشمل الجميع بمن فيهم العمال في القطاع غير المنظم، ومعالجة التفاوتات الاجتماعية، وإدخال إصلاحات تدعم العمالة اللائقة وتوفر فرص العمل.

- وأكدت على أهمية العمل على تحويل نظام التعليم ليشمل الجميع، وتعزيز الجودة وتطوير منصات التعلم الرقمية، وزيادة الاستثمار في مجال العلوم والابتكار، وزيادة فرص التدريب المتاحة للشباب وتسريع خراطيمهم في المجالات الاقتصادية المنتجة.
- كما أكدت على أهمية تعزيز الالتزام السيل في بناء أنظمة رعاية صحية تضمن الأمن الصحي للجميع وتعتمد على الرعاية الصحية الأولية، مع التأكيد على أن الصحة النفسية هي جزء من التنمية.
- كما أكد المنتدى على ضرورة تبادل الممارسات الجيدة في مجال حوكمة الهجرة وإدارتها مع التنبيه إلى تفاهم الشدائد التي تواجه الفئات الهشة من العمال المهاجرين.
- وتناول النقاش موضوع الالتزام السيل في بتحقيق المساواة بين الجنسين، وفتح وتفعيل التشريعات الرامية إلى إنهاء جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، وتوطين طاق تمثيل المرأة ومشاركتها في جميع واهي الحياة العامة.
- وتطرق النقاش إلى توطين الحيز المدني وإشراك جميع أصحاب المصلحة في رسم السياسات وتنفيذ البرامج وتعزيز حقوق الإنسان، وتعزيز دور البرلمانات والمؤسسات الرقابية في رصد ومراقبة التخطيط والتنفيذ والأداء.
- كما أكد المنتدى على الدور المركزي في دعم القطاع الخاص، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص بناءً على شفاف، وربط تراتيجيات الأعمال بأهداف التنمية المستدامة.
- وشددت النقاشات على تعزيز التعاون الإقليمي والاستثمارات المشتركة في الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي والهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، ودعم صغار المزارعين وتطوير قدراتهم على الصمود أمام الصدمات.
- كما ناقشت أهمية اتساق السياسات الدولية العربية مع إطار نداي واتفاق باريس وخطة 2030 من خلال إجراء التخطيط الإجمالي المتكامل واعتماد أدوات تمويل مبتكرة كالتحويل الأخضر.

- وتم تسليط الضوء على ضمان بل وصول الجميع إلى التقنية بشكل عادل، وتسريع التحول الرقمي للقطاعات العام والخاص لتحقيق تـمـرارية الخدمات العامة والأعمال، واعتماد تـراتيجيات لتحسين البحث والتطوير.
- كما تم التركيز على إنشاء منصات وطنية لرصد البيئات، والبناء على ما أُحدث خلال إدارة الأزمة من منهجيات تساعد في سد الفجوات الإحصائية بما يتماشى مع التوصيات والمعايير الدولية.
- وتطرق النقاش إلى أهمية الالتزام السيـمـي بخارطة طريق إقليمية لتمويل التنمية، وبذل جهود منسقة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لسد فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة، وزيادة الإيرادات المالية وإعادة توجيه النفقات في مرحلة التعافي، وتعزيز النزاهة المالية.
- كما تم التطرق لموضوع توجيه الموارد المالية على المستوى الوطني وزيادة مواءمة الميزانيات المالية الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة وخطط وبرامج التنمية الوطنية.
- ولطالمتـمـنتدى الضوء على تعزيز الالتزام السيـمـي على جميع المستويات بإهاء النزاعات، وربط المعوكة الإسياسية والإقتصادية بالطارئة بالتعافي على المدى البعيد.
- وأخيراً أكد التـمـنتدى على أهمية التوزيع العادل والمنصف والمتزامن للقاحات المضادة لفيروس كورونا من خلال تعزيز التضامن بين الدول.

السيد الرئيس، السيدات والسادة...

إن التحديات التي واجهها اليوم في العالم العربي متنوعة اقتصادياً، واجتماعياً، وبيئياً، ومن الصعب تعميم وعية التحديات والحلول على جميع الدول، وعلينا أن نأخذ كل دولة وحلها على حدة، وحدد الأباب الجذرية التي قد تعيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لبعضها بالإضافة إلى الركائز والمحاور التي مكنت بعضها الآخر من تحقيق نجاحات غير مسبوقة. مما يحتم علينا أن نساءل: كيف يمكن لنا أن نصمم حلولاً تراعي وتعالج بفاعلية وشفافية القضايا المختلفة في كل دولة، وتحقق ما تم الاتفاق عليه خلال التـمـنتدى إلى نتائج مثمرة ترقى بنا نحو المستقبل المنشود؟ تقدم لنا أجندة التنمية المستدامة نموذجاً وهيكلًا يمكن توظيفه للإجابة

على هذه الأثلة. وإذا تمكنا من العمل من خلال هذا الإطار، نتمكن من صناعة قصص
جاءت ستعرضها من خلال التعاون والشراكات مع جميع الأقاليم وأصحاب المصلحة
والمجتمع الدولي.

شكراً، السيد الرئيس...